



اوراق في السياسة النقدية



حسين عطوان مهوس * : تقلص فجوة سعر صرف الدينار بين سوقيه الرسمي والموازي في الماضي والحاضر : استقرار أكبر بمبيعات أقل **

ليس بخافٍ على المختصين أنّ نافذة بيع العملة الأجنبية في المركزي العراقي أداة من أهم أدوات السياسة النقدية في العراق (عمليات السوق المفتوحة Open Market Operation) بدأت عملها نهاية عام 2004 لتعقيم فائض السيولة الدينارية Sterilization وتغذية إحتياجات ميزان المدفوعات التمويلية بغية الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية المتبوع باستقرار المستوى العام للأسعار، إذ اتبع المركزي العراقي للمدة 2004-2008 نظام الربط الزاحف crawling peg بحكم الواقع De facto، بينما اتبع نظام الربط الثابت hard peg بحكم الواقع للمدة (2009 ولغاية الآن)، وعدّ الدولار الامريكي مثبتاً إسمياً Nominal Anchor للسياسة النقدية.



اوراق في السياسة النقدية

تخللت هذه المدة فجوات صرفٍ مختلفةٍ بين سعر صرف الدينار في سوقه الرسمي والموازي، وهذه الفجوات تتسع وتقلص تبعاً لعوامل عدة أهمها:

- 1- نسبة تغطية مبيعات العملة الأجنبية لحجم الطلب الكلي من العملة الأجنبية (تغطية المعروض للمطلوب).
- 2- طبيعة المبيعات في النافذة (نقد، حوالات، اعتمادات مستندية) فزيادة المبيعات النقدية تقلص فجوة الصرف نسبياً، وذلك يرجع لكثافة التعاملات التجارية مع دولة جارة محضرة من النظام المصرفي.
- 3- تعليمات نافذة بيع العملة الأجنبية وتداخل الاجراءات الرقابية بين المؤسسات الحكومية ذات العمل وثيق الصلة بنافذة بيع العملة الاجنبية (المنافذ الحدودية، دائرة الضريبة) واستخدام الوثائق الرسمية الصادرة من هذه الدوائر مُتَطَلِّباتٍ أساسية من قبل المركزي العراقي في السنوات الماضية لتلبية طلبات شراء الدولار من نافذة بيع العملة الأجنبية، وعدّها دليلاً للالتزام المصارف بدفع ما عليها من التزامات ضريبية وتعريفات كمركية.

شهدت الفجوة بين سعر الصرف في السوقين الرسمي والموازي منذ بداية شهر شباط 2018 تقلصاً كبيراً، إذ وصل سعر الصرف في السوق الموازي بالمتوسط خلال شهر شباط ما يقرب 1220 دينار/ دولار في حين كان مجموع مبيعات النافذة في الشهر نفسه تقريباً 3.8 مليار دولار، وهذه نقطة تحتسب لصالح السياسة النقدية، ففي السنوات الماضية (التي شهدت وفرة مالية) تطلّب الوصول إلى سعر صرف عند مستوى 1220 دينار/ دولار في السوق الموازي، حجماً أكبر من المبيعات في نافذة بيع العملة الأجنبية يُقدَّرُ بـ 4.3 مليار دولار شهرياً، وهذا ما شهدته الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014، أي أنّ البنك المركزي العراقي تمكن في مطلع عام



اوراق في السياسة النقدية

2018 من تحقيق استقرار أكبر في سعر صرف الدينار وبحجم أقل من مبيعات العملة الأجنبية مقارنةً بالسنوات السابقة.

تطلب هذا النجاح الكبير للبنك المركزي العراقي جهودًا كبيرة بدأت بتصنيف المصارف لأغراض دخول نافذة بيع العملة الأجنبية بالاعتماد على سبعة معايير، تعكس درجة إمتثال المصرف للقواعد المتعلقة بعمليات بيع وشراء العملة الأجنبية، فضلاً عن شفافية التصنيف ومراجعتة بصورة دورية، إذ ساهم هذا التصنيف بشكل كبير في جعل عمليات بيع وشراء الدولار تسيرو وفقاً لأسس سليمة، وبالتالي أبطل تطبيقه كثيراً من عمليات التلاعب والمضاربة في السوق الموازية للصرف⁽¹⁾، فضلاً عن إلغاء دور الوسطاء الذين استحوذوا على جزء كبير من هامش فجوة الصرف، كذلك أيضاً العمل الكبير الذي قام به قسم التدقيق والمراجعة في دائرة العمليات المالية في البنك المركزي العراقي، بضبط مصادر الأموال الداخلة للنافذة والتأكد من وصولها للمستفيد النهائي.

لنتوج كل ذلك بمبدأ التخصص بالعمل الذي اتبعه البنك المركزي العراقي، عن طريق التخلي عن إلزام المصارف الداخلة للنافذة بتقديم وثيقة دفع الضريبة والتعرفة الجمركية، لأنها من تخصص وأساسات عمل دائرتي (الضريبة والمنافذ الحدودية)، إذ إن إلزام المركزي العراقي المصارف التجارية الداخلة للنافذة بتقديم هذه الوثائق في وضع يهيمن فيه الفساد المالي والإداري على كثير من مفاصل الدولة العراقية، قد يلجئ المصارف إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مثل هذه الوثائق، لينتقل العبئ المالي لهذه الوسائل غير الشرعية إلى سعر الصرف في سوقه الموازي الأمر الذي يرفع من فجوة الصرف بين السعرين.



اوراق في السياسة النقدية

كل هذه الاجراءات التي قام بها المركزي العراقي قلصت كثيرًا من فجوة الصرف، ليشهد الطلب على العملة الأجنبية في نهايات شهر فبراير ومطلع شهر آذار من هذا العام تراجعًا طفيفًا، إذ بلغ الطلب في نهاية شهر شباط 2018 (3.9 مليار دولار تقريبًا) مقارنة مع الطلب في شهر كانون الثاني من العام نفسه والبالغ (4.2 مليار دولار تقريبًا) وبنسبة تراجع تقارب (10%)، و يُمكن تفسير مقدار هذا التراجع في الطلب على العملة الأجنبية إقتصاديًا على أنه مقارب لحجم الطلب على العملة الأجنبية لأغراض المضاربة والاستعادة من الهامش الربحي بين سعري الصرف الرسمي والموازي (إذ يتناسب طلب المضاربة طرديًا مع فجوة الصرف)، إذ لم يُعدَّ هذا الطلب مجددًا في ضوء التراجع الكبير لفجوة الصرف في الوقت الحالي، مما حَيَّدَ صغار المضاربين عن إدامة زخم الطلب في السوق الموازي للصرف الأجنبي نسبيًا والإبقاء على طلب العملة الأجنبية لأغراض تمويل عمليات ميزان المدفوعات العراقي فحسب.

(* باحث اقتصادي في البنك المركزي العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 22

آذار 2018

¹ للمزيد راجع: اسماعيل، علي محسن، محافظ البنك المركزي العراقي. (2017) "تصنيف المصارف لأغراض دخول نافذة بيع العملة الأجنبية". الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي.